

## تحرك عاجل

### اعتقال ثلاثة سياسيين تعسفياً

اعتقلت السلطات المصرية تعسفياً محامي حقوق الإنسان وعضو البرلمان السابق زياد العليمي، إلى جانب الصحفيين والسياسيين حسام مؤنس وهشام فؤاد، وكذلك ما لا يقل عن 12 سياسياً وصحفياً وناشطاً عمالياً وطالباً، وذلك على خلفية تهمة تتعلق بأنشطتهم السياسية السلمية. وقد أعلنت وزارة الداخلية المصرية عن اعتقالهم في 25 يونيو/حزيران 2019؛ إلا أن منظمة العفو الدولية وثقت أن ما لا يقل ستة منهم قد اعتُقل قبل ذلك التاريخ.

**بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مانشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

النائب العام المستشار نبيل صادق

مكتب النائب العام،

دار القضاء العالي، وسط البلد

القاهرة، جمهورية مصر العربية

فاكس: +202 2577 4716

السيد المستشار،

تحية طيبة وبعد ...

تساورنا بواعث القلق إزاء اعتقال البرلماني السابق ومحامي حقوق الإنسان زياد العليمي، وكذلك الصحفيين والسياسيين حسام مؤنس وهشام فؤاد، من بين ما لا يقل عن 15 شخصاً آخرين اعتُقلوا تعسفياً في القضية رقم 930 لعام 2019، والتي تُعرف بـ"قضية الأمل"؛ وجاء اعتقالهم على خلفية تهمة تتعلق بأنشطتهم السياسية السلمية. وكان الثلاثة قد اعتُقلوا في الساعات الأولى من يوم 25 يونيو/حزيران

2019، إلى جانب آخرين؛ كما اعتُقل المُحتجزون الآخرون على ذمة القضية فيما بين 9 يونيو/حزيران و11 يوليو/تموز 2019. وتعرض سبعة أشخاص على الأقل للاختفاء القسري، بينما تعرض ما لا يقل عن ثمانية للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، بما في ذلك الصعق بالصدّات الكهربائية والضرب والتهديدات.

وفي 2 يوليو/تموز 2019، أصدر النائب العام قرارًا بمنع التصرف بالأموال ضد 83 شخصًا ومنعهم من السفر، في إطار القضية، ومن بينهم زياد العلمي وحسام مؤنس وهشام فؤاد. وفي 4 يوليو/تموز 2019، أيد قاضٍ قرار النائب العام.

وفي الوقت الراهن، يُحتجز المعتقلون إلى حين إتمام التحقيقات التي تُجريها نيابة أمن الدولة العليا حول ما وُجه إليهم من تهمةٍ تعسفية بـ"مشاركة جماعة إرهابية في تحقيق أهدافها" و"الانضمام إلى جماعة إرهابية" و"نشر أخبار كاذبة"، إلى جانب تهمةٍ أخرى. وتتعلق هذه التهم بأنشطة مشروعة، تضمنت المشاركة في الشؤون العامة، والتعبير السلمي، والدفاع عن حقوق الإنسان. كما أن أوضاع احتجاز زياد العلمي ومن معه من المتهمين بسجن طرة لا تتماشى مع المعايير الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بالرعاية الطبية، والتي لم توفرها سلطات السجن بصورة كافية.

لذا نلتمس من سيادتكم أن تُفرجوا عن زياد العلمي وحسام مؤنس وهشام فؤاد، وكذلك المعتقلين الآخرين في القضية رقم 930 لعام 2019، فوراً ودون أي شرطٍ أو قيدٍ؛ إذ أن اعتقالهم تعسفي ولا يستند إلا لمجرد ممارستهم السلمية لما يتمتعون به من حقوق الإنسان، والتي تتضمن الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات أو الانضمام إليها. كما ندعو سيادتكم إلى أن تعملوا على إلغاء قرار منعهم من التصرف بأموالهم، وأي قرار بمنعهم من السفر. وأخيراً، نحث سيادتكم على أن تعملوا على عرض زياد العلمي وغيره من المحتجزين على أخصائيين صحيين مؤهلين، وتوفير الأدوية الموصوفة لهم، بما يتماشى مع المعايير الدولية وآداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

## معلومات إضافية

وثقت منظمة العفو الدولية اعتقال 15 شخصًا في القضية رقم 930 لعام 2019، والتي تُعرف بـ"قضية الأمل". وتضمنت قائمة المعتقلين زياد العلمي، البرلماني السابق ومحامي حقوق الإنسان وأحد القياديين في "الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي"؛ وتضمنت القائمة أيضًا الصحفي والمتحدث باسم حزب "التيار الشعبي" اليساري حسام مؤنس؛ وهشام فؤاد، وهو صحفي وناشط نقابي اشتراكي، إلى جانب 12 شخصًا آخرين اعتُقلوا في تواريخ منفصلة في يونيو/حزيران ويوليو/تموز 2019. كما تتوفر لدى منظمة

العفو الدولية معلومات عن 105 أشخاص يجري التحقيق معهم في إطار القضية، ويُحتجز العديد منهم في الوقت الراهن.

وكُشف النقاب عن القضية في 25 يونيو/حزيران 2019، حينما أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها عن كشفها لـ"مخطط عدائي أعدته قيادات جماعة الإخوان الإرهابية الهاربة من الخارج بالتنسيق مع القيادات الإيثارية الموالية لها ممن يدعون أنهم من ممثلي القوى السياسية المدنية تحت مسمى (خطة الأمل)، والتي تقوم على توحيد صفوفهم وتوفير الدعم المالي من عوائد وأرباح بعض الكيانات الاقتصادية التي يديرها قيادات الجماعة والعناصر الإيثارية لاستهداف الدولة ومؤسساتها وصولاً لإسقاطها تزامناً مع الاحتفال بذكرى ثورة 30 يونيو". ويشير البيان إلى تورط عدد من رموز الإخوان المسلمين، ورموز المعارضة بالخارج؛ وكذلك اعتقال عدد غير محدد من الأشخاص داخل مصر، تضمنوا ثمانية ذكروا بالاسم.

وقد شهدت مصر ارتفاعاً في عدد المعتقلين الذين يجري احتجازهم على ذمة التحقيق لأشهر، وفي بعض الأحيان لأعوام، على خلفية تهمة تتعلق بالإرهاب؛ وتستند هذه التهمة في كثير من الحالات إلى تحقيقات الشرطة فقط، والتي أقرت محكمة النقض بأنها لا تشكل أي أدلة بمفردها. وعادةً ما يقع هؤلاء المعتقلون ضحايا للاختفاء القسري لمدد تصل إلى أيام وأسابيع وحتى أشهر، قبل مثلهم أمام نيابة أمن الدولة العليا، التي بدورها تأمر بحبسهم إلى حين إتمام التحقيقات بشأن تهمة تتعلق بالإرهاب.

ونظمت السلطات المصرية حملة قمعية شرسة ضد منتقديها ومعارضيه من كافة الأطياف السياسية، من مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين وصولاً إلى الناشطين اليساريين والليبراليين، وحتى مؤيدي الرئيس الأسبق حسني مبارك. كما استهدفت حملة القمع صحفيين ومحامين وعاملي منظمات المجتمع المدني، وأفراداً من عامة الشعب، من بينهم مشجعي كرة القدم، وكل من ينتقد الأوضاع الاقتصادية أو الاجتماعية. وقد جعلت هذه الاعتقالات فعلياً من مصر سجناً كبيراً، لا يُسمح فيه بالمعارضة ولا الانتقاد ولا بكتابة التقارير المستقلة.

وترى منظمة العفو الدولية أن هذه الاعتقالات تتعلق على نحو مباشر بخطة التحالف لتوحيد صفوف الأحزاب المدنية قبل الانتخابات البرلمانية المقرر انعقادها بين أبريل/نيسان ومايو/أيار 2020. وجاء نمط هذه الاعتقالات مماثلاً لنمطٍ لوحظ في 2017، قبل الانتخابات الرئاسية في 2018، حينما شنت

السلطات المصرية حملة قمعية غير مسبوقه ضد المعارضين السياسيين ومنتقدي السلطات، والتي انتهت باعتقال منافسي الرئيس السيسي ومؤيديهم. كما قد أدخلت مصر مؤخرًا تعديلات على دستورها، حيثما أُرجئ موعد الانتخابات الرئاسية إلى 2024 بدلاً من 2022، مما سمح فعليًا للرئيس السيسي أن يبقى في سدة الحكم حتى 2030.

**لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية**

يمكن استخدام لغة بلدكم

**ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 19 سبتمبر/أيلول 2019**

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

**الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: زياد العليمي، وحسام مؤنس، وهشام فؤاد (صيغ المذكر)**